مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (08)، العدد (01) / 2023
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

دور السياسة الفلاحية في تحقيق التنويع الاقتصادي
دراسة قياسية لأثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي
خلال الفترة 1990-2020 باستخدام نموذج ARDL-

The role of agricultural policy in achieving economic diversification – a standard study of the impact of the agricultural sector on economic growth during the period 1990-2020 using the ARDL model

صلاح الدين سويسي[1]، زكريا جرفي[2]، الحاج أحمد فوزي[3]

[1] جامعة الوادي (الجزائر)
[2] المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)
[3] جامعة الوادي (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 17-08-2022 **تاريخ القبول:** 14-03-2023 **تاريخ النشر:** 31-03-2023

ملخص: تعتبر المخصصات المالية التي منحتها الدولة في إطار الإصلاحات الفلاحية التي تبنتها منذ سنة 2000 عن طريق الصناديق التي أنشأتها لتمويل تنفيذ استراتيجية التنمية الفلاحية والريفية، أحد أهم الآليات للتغلب على النقائص المسجلة خلال هذه المرحلة، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، والذي سمح بزيادة مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين الناتج الفلاحي كمتغيرة مستقلة، والناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) كمتغيرة تابعة خلال الفترة 1990-2020، باستخدام نموذج ARDL، وخلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل، إضافة الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لتسلسل الأخطاء مع ثبات المقدرات عبر الزمن

الكلمات المفتاحية: سياسة فلاحية؛ نمو اقتصادي؛ نموذج ARDL؛ جزائر

تصنيف JEL: Q18؛ O47؛ C51؛ O55

Abstract: *The financial allocations granted by the state in the framework of the agricultural reforms that it has adopted since the year 2000 through the funds it established to finance the implementation of the agricultural and rural development strategy, is one of the most important mechanisms to overcome the deficiencies recorded during this stage, which led to an increase in agricultural production, both plant and animal, Which allowed to increase the contribution of the agricultural sector to economic growth.*

This study aims to determine the short and long-term relationship between agricultural output as an independent variable, and the gross domestic product (economic growth) as a dependent variable during the period 1990-2020, using the ARDL Model. There is a problem of autocorrelation of the sequence of errors with the stability of estimations over time.

Keywords: *agricultural policy; economic growth; ARDL model; Algeria*

Jel Classification Codes : *Q18; O47; C51; O55*

المؤلف المرسل: زكريا جرفي، zakodjorfi@gmail.com

1.مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي الجزائري أحد أهم القطاعات في عملية التنمية الإقتصادية في بلادنا، نظرا للإمكانيات التي يتوفر عليها من موارد طبيعية وبشرية ونباتية وحيوانية، لذا هدفت السياسات الفلاحية المنتهجة، انطلاقا من التسيير الذاتي والثورة الزراعية إلى غاية سياسة التجديد الفلاحي والريفي مرورا بمخطط التنمية الفلاحية والريفية، إلى دفع عجلة التنمية الفلاحية والريفية خاصة بالأقاليم الريفية، والتي تجعل القطاع الفلاحي صمام أمان من خلال التأثير على الناتج الداخلي الخام والرفع من الإنتاج والإنتاجية النباتية والحيوانية التي تسمح بتقليص فاتورة استيراد الغذاء وتحقيق اكتفاء ذاتي، والمساهمة في خلق مناصب شغل والتقليص من البطالة الريفية.

إذ أن الاصلاح الفلاحي حتمية لابد منها لدفع عجلة الاقتصاد، خاصة فما يتعلق بتحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا من خلال حجم الاستثمارات الفلاحية المنفذة، إلا أن هذا المنظور تحول مع بداية التسعينات، لدخول برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي حيز التنفيذ. حيث بدأت نسبة الاستثمار العمومي في القطاع الفلاحي بالتراجع، ومع استعادة الدولة لدورها الاستثماري، ومع بداية الألفية الجديدة خصصت للقطاع الفلاحي استثمارات فلاحية عمومية ضخمة، نفذت في إطار برامج ومخططات فلاحية، وهو ما ترك أثر كبير على الإنتاج الفلاحي. إنطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

- **إشكالية البحث:**

هل ساهمت الإصلاحات الفلاحية في الرفع من مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

- **فرضيات البحث:** من أجل دراسة إشكالية الموضوع طرحت الفرضيات التالية:

- وجود تأثير للناتج الفلاحي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.
- توجد علاقة تكامل مشترك بين الناتج الفلاحي و الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2018.

- **أهداف البحث ومنهجيته:**

تتجلى أهداف هذا البحث في محاولة إظهار العلاقة بين الناتج الفلاحي والناتج الداخلي الخام في الجزائر، وذلك عن طريق إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة مع الإعتماد على أسلوب القياس الإقتصادي إنطلاقا من بيانات سنوية بهدف الوقوف على الجوانب التالية:

- تحليل تطور القطاع الفلاحي في الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.
- توضيح وقياس العلاقة بين الناتج الفلاحي كمتغير مستقل على الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

2. أهم الاصلاحات الفلاحية في الجزائر

لقد مر القطاع الفلاحي بالجزائر بمراحل وإصلاحات مختلفة، من الجدير التطرق إلى أهمها، حتى يتسنى لنا معرفة واقع الفلاحة الجزائرية ماضيا وحاضرا، وإمكانية النهوض بهذا القطاع الحساس، وذلك من خلال التكفل بمشاكله وتذليل العقبات، بالقيام بجملة من الإجراءات والبرامج تحت مسمى **السياسة الفلاحية** التي تمثل مجموع البرامج الإنشائية والإصلاحية التي تهدف إلى تطوير قطاع الزراعة وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستواهم المعيشي خلال فترة من الزمن (بوعزيز، 2004-2005، صفحة 315)، وتتنوع السياسة الفلاحية بتنوع القوانين والتدابير المنظمة، إذ تتمثل أهم البرامج الفلاحية التي قامت بها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال ما يلي:

1.2. برنامج التسيير الذاتي (1963-1971):

إن الوضع الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 كان وضعا صعبا بعدما دمر الاستعمار هياكل الاقتصاد في البلاد، حيث ترك المعمرين المزارع والأراضي التي كانوا يشتغلون بها ثم هاجروا إلى فرنسا، في تلك الظروف اتخذت الحكومة أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين "**دون مالك**" وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي، وتوجت هذه العملية في أول أكتوبر من سنة 1963 بإصدار المرسوم رقم 63-388 والمتعلق بإقامة القطاع الفلاحي المسير ذاتيا وذلك بتأميم كل المزارع الفلاحية التي كانت تابعة للمعمر، حيث هدف هذا البرنامج إلى تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستغلال الجماعي من طرف الفلاحين (هني، 1991، صفحة 55).

وتم إنشاء هذا النظام المسير ذاتيا حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ 2.4 مليون هكتار وذلك عندما شرع الفلاحون والعمال بتشغيل الوحدات الزراعية التي تركها الأوروبيون صيف 1962، ومن أهم خصائص نظام التسيير الذاتي هو انه ثوري وفوري فرضته ظروف طارئة، ففي بدايته كان مجرد مرحلة انتقالية من اجل الحماية واستقلال الأملاك الشاغرة، لكن تم تدعيمه أكثر بصدور الأمر رقم **68-653** بتاريخ 30-12-1968 الخاص بتشكيل هيئات التسيير كالجمعية العامة التي تضم كل عمال المزارع (ج ج د ش، 1969).

ومن ناحية التمويل الفلاحي أثناء هذه المرحلة تميز بتشابك أجهزة وهياكل التمويل، فخلال الفترة الممتدة من 62-66 أسندت مهمة تمويل القطاع للخزينة العمومية بمساعدة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية (CCSAP)، وفي سنة 1963 تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) الذي أسندت له مهمة تحقيق برنامج الإصلاح الزراعي وتمويل القطاع المسير ذاتيا، وبعد إنشاء البنك المركزي أوكلت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بدلا من الخزينة، وفي سنة 1966 اسندت له صلاحية التدخل المباشر في منح القروض السنوية للديوان الوطني للإصلاح الزراعي بواسطة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط على أن يتولى الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي هذه القروض، وكانت هذه الأخيرة تأخذ شكل إعانات، إلا أن هذا البرنامج لم يحقق الأهداف المنوطة به لعدم وضوح أسلوبه (صدوقي، 2006-2007، صفحة 71)، وفي نهاية 1968 تم إلغاء الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي وتكليف البنك الوطني الجزائري بالحلول محله في مهمة تقدير القروض (عجة، 2005، صفحة 39).

2.2. الثورة الزراعية (1971-1979):

لقد كان هناك سلبيات في الفترة السابقة حيث تميزت بارتفاع سكان الأرياف وانتشار البطالة وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما دفع بالسكان إلى النزوح تجاه المدن، وأمام هذا الوضع تم إطلاق مشروع الثورة الزراعية سنة 1971 تحت شعار "**الأرض لمن يخدمها**"

وأطلق عليها الثورة بدلا من الإصلاح، لأنها عملية هيكلية تعني تغيير الهياكل القديمة القائمة بدلا من مجرد تطويرها (عمراني، 2014-2015، صفحة 276)، ويعتبر نظام الثورة الزراعية ثاني إصلاح زراعي وظهر هذا النظام نتيجة عدة أسباب من بينها التوزيع غير المتساوي للأرض، والظروف غير المستقرة بالنسبة لاستغلال الأراضي، وكان يهدف إلى تغيير البنية العقارية بصفة جذرية، من خلال ضم أراضي العرش والبلديات والأوقاف إلى الأملاك الوطنية وتحديد الملكية الزراعية الخاصة وتأميم ممتلكات المتغيبين، كما يهدف لتحقيق مبدأ الأرض لمن يخدمها والتوزيع العادل لوسائل الإنتاج، وأولى أهمية بالغة إلى الأرض، إلا أن هذا العنصر وحده لا يكفي بمجرد عملية تأميم وإعادة التوزيع، بل يهدف إلى تحقيق تمويل الأرياف، وهو تشريع ينظم ملكية الأرض وطرق ووسائل استغلالها والحصول على إراداتها.

ومنه تم سن العديد من القوانين ضمن مخطط الثورة الزراعية واصلاح سنة 1975، والتي من بينها قانون التعاون الفلاحي الذي نص على تحديد 10 أنواع من التعاونيات الفلاحية وقانون الرعي (ج ج د ش، 1975) وفق الأمر رقم **75-74** المؤرخ في 17-06-1975 الذي ينص على تنظم ملكية تربية الماشية وحيازة المراعي واستغلالها ووضع الترتيبات اللازمة لإعادة تنظيم مناطق السهوب، ولقد عرفت سياسة التمويل والقرض الفلاحي في هذه المرحلة عدة اصلاحات وفي جميع الميادين كانت الطرق والاجراءات التنفيذية تختلف حسب نوع التمويل تمويل الاستغلال، وتمويل الاستثمار وحسب القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص، إذ انه وبعد إصلاح 1975 تم إدخال مبادئ وإجراءات جديدة في طرق التمويل وهي إدخال الحوار المباشر بين مسؤولي المزارع ومسؤولي البنك، مع ضمان استقلالية التسيير ومنح المسؤولية الكاملة للمزارع، تدخل لجنة الدائرة للفصل في التباين بين تقديرات المزرعة وتقديرات البنك، انتقال نقدية الصندوق الموضوعة تحت تصرف المزرعة من 500 دج لكل مزرعة إلى 2.000 حتى 10.000 دج حسب مبلغ القرض الممنوح للمزرعة.

إلا أن العوائق التي واجهت هذا الإصلاح كانعدام الخبرة بالإجراءات المصرفية لدى التعاونيات للثورة الزراعية وتفشي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخلها، وتوجيه قروض الاستغلال لدفع أجور العمال أدى ذلك إلى القيام بإصلاح ثان في 1978 والمتضمن إعادة تكييف شروط تمويل الاستغلال في القطاع الفلاحي الاشتراكي (سايح، 2007-2006، صفحة 13)، وجهت لهذه السياسة انتقادات هو أن لها نفس المشاكل والعيوب التي كانت في السياسة السابقة، كتفشي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية مما أدى إلى فشلها، وهيمنة الطبقة البرجوازية على الأراضي واستفادتها من قانون الثورة الزراعية، في حين نسبة ضئيلة جدا من فقراء الريف استفادوا من هذا القانون.

3.2. مرحلة الاصلاحات الأولية للقطاع الفلاحي (1980-1999):

بعد صدور قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية سنة 1983 تواصلت عملية إعادة هيكلة القطاع إلى غاية سنة 1987، أين تم إصدار قانون المستثمرات الفلاحية (ج ج د ش، 1987) رقم **87-19** الذي ينص على إنشاء مزارع جماعية يكون عدد الأفراد فيها معقولا، بحيث لا يصل إلى عدد يصعب ممارسة التسيير فيه، كما أعطى الحرية للعمال لأجل تكوين مجموعاتهم لتكوين هذه التعاونيات في شكل شركات بعدما توزع عليهم الأراضي.

وفي سنة 1990 تم استرجاع الملاك الأصليين لمزارعهم حسب قانون التوجيه العقاري (ج ج د ش، 1990) رقم **90-25**، والذي يرمي إلى حماية الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي وكذا ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية ومراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجمة عنها، وأيضا إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية 1996

وهذا من أجل تسوية إشكالية العقار الفلاحي، ولقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات لتكييف القطاع الفلاحي مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، وفي هذه المرحلة قامت الدولة بتغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الفلاحي وخاصة الزراعي، بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على ترقية ونمو القطاع الفلاحي منها إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA والذي باشر مهامه في فيفري 1991 وخصصت له الدولة مبلغا قدره 380 مليون دج (غردي و بن نير، 2016، صفحة 299).

4.2. الاصلاحات الفلاحية الحديثة (2000–2020):

اتخذت الدولة مجموعة من السياسات التي رأتها مناسبة لترقية القطاع الفلاحي، من خلال اصلاحه وتحسين مردوديته وبالتالي التجديد الفلاحي، حيث وضعت الدولة عدة آليات تمحورت في برامج تنموية ومجموعة من الصناديق الداعمة.

4.2. 1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000–2008

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات.

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى (أهناني و لعروسي، 2018، صفحة 366):

- الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛
- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛
- تحسين طرف الحياة ومداخيل الفلاحين؛
- تحسين المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج)؛
- ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

وقد تمحور تنفيذ أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول أربعة محاور هي (معطى الله و عمراني، 2014، صفحة 93):

- تدعيم إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛
- تكييف أنظمة الإنتاج القائمة وتوجيهها بما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج؛
- دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب؛
- إطلاق المخطط الوطني للتشجير، الذي يهدف إلى توسيع نسبة الغطاء الغابي من 11% إلى 14% في المناطق الشمالية للبلاد.

سنة 2002 تم توسيع المخطط السابق وأصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، لإدماج دعم العالم الريفي، وقد حدّدت أهداف أوسع مع هذا الأخير لإدخال تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي، تثمين كل الموارد المتاحة وحماية البيئة. كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية، وكذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين عم في وضع صعب (معطى الله و عمراني، 2014، صفحة 93).

4.2. 2. سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014

تنطلق سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قانون التوجيه الفلاحي الذي يحمل رقم 08-16 والصادر بتاريخ 3 أوت 2008 (هبول، 2019، صفحة 308).

شُرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عام 2008، وأساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي. وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا، فباشرت من خلال هذه السياسة العمل على رفع الإنتاج الفلاحي من خلال توفير مختلف الاحتياجات الواجبة وخاصة منها المالية حيث قدر مبلغ الدعم المخصص لتغطية البرنامج الخماسي بحوالي 1000مليار دينار أي 13.5 مليار دولار يغطي الفترة 2009-2014 وهذا لتكملة الجهود السابقة (بلعور، 2018، صفحة 318).

كما يتضمن برنامج التجديد الفلاحي تعزيز إنتاجية الرأسمال من خلال عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي (المكننة الفلاحية الأسمدة وغيرها). وهذا من أجل زيادة القدرة الإنتاجية للوحدات الفلاحية المختلفة.

كما انبثق في ظل سياسة التجديد الفلاحي القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15أوت 2010 والذي يحدد شروط وطرق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام. وقد جاء هذا القانون لإعطاء نفس جديد لطريقة استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدلة بعدما كانت تستغل في إطار التشريع الصادر عام 1987، ليشمل مجال تطبيقه الأراضي الخاضعة لقانون 87-19 والتي تقدر بـ 2.5 مليون هكتار، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية، أي بمعنى يتم تحويل عق حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد (بلعور، 2018، صفحة 319).

أ. **أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي**: تهدف سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى:

- ضمان تطور محكم للتنظيم، ولأدوات قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي، والاستعمال الرشيد لمياه الري؛
- تحسين مستوى الأمن الغذائي عبر الإنتاج الفلاحي الوطني؛
- وضع إطار تشريعي يضمن تطور القطاع الفلاحي وأن يكون ذلك مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، كما يضمن ترقية المشاركة الإرادية لمختلف الشركاء في جهود الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن كذلك قاعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

ب. **ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي** (هاشمي، 2015، صفحة 7):

- **سياسة التجديد الفلاحي**: تقوم على ثلاث محاور رئيسية:

  - إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا، وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.
  - تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC)، والذي يهدف من جهة: تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت، والبطاطا)، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن التخزين المنتجات الفلاحية، وتوفير المذابح.
  - إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض دون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

- **سياسة التجديد الريفي**: تقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية:

  - تحديث القرى والمداشر، من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، ومياه الشرب، وبناء المدارس، الرعاية الصحية...الخ).
  - تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجية الاعلام والاتصال، وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.
  - حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الخط الساحلي، والأراضي الفلاحية.
  - حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

- **تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين (PRCHAT)**: وتتمثل في:

  - الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي، إضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات.
  - تحديث المناهج للإدارة الفلاحية.
  - تعزيز القدرات المادية البشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي.
  - دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحية النباتية، ومصالح إصدار الشهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات، والمراقبة التقنية لمكافحة الحرائق.

ج. الصناديق الخاصة لتنفيذ برنامج التجديد الريفي والفلاحي

سنة 2012 تم دمج مجموعة من الصناديق في صندوق خاص ببرنامج التنمية الريفية تحت حساب 140-302 ويكون مدير الغابات المسؤول المباشر عنه، واستحدث صندوق خاص بالتنمية الفلاحية 139-302 ويكون مدير المصالح الفلاحية هو المسؤول عنه (جرفي و رحماني موسى، 2019، صفحة 270).

☚ **الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA:**

تم إنشائه بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، وتندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق، وهي:

- **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA؛**
- **صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP؛**
- **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA.**

☚ **الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR:**

تم إنشائه بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، وتندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق، وهي:

- **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC؛**
- **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS؛**
- **الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA.**

4.2. 3. إصلاح قطاع الفلاحة خلال البرنامج الخماسي 2015-2018

محاور التنمية الفلاحية والريفية في إطار البرنامج الخماسي (جرفي، 2019، صفحة 81):

- **المحور 1**: المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي وتثمين المنتجات الفلاحية الغابية والصيدية؛
- **المحور 2**: مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير عقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية الريفية والصيدية، وتكوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة تثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية؛
- **المحور 3**: تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل: التسيير المستدام للغابات والأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير متعدد الاستعمال وتقوية التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة؛
- **المحور 4**: تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق: توسيع وتقوية الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم الاستثمار وتحسين الإنتاجية؛

- **المحور 5**: إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عير عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطا أساسيا للرفع من مستوى فلاحتنا.

3. نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين القطاع الفلاحي والناتج الداخلي الخام الغذائية بواسطة نموذج ARDL

1.3. الاختبارات القبلية:

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة لنموذج ثم اختيار استقرارية السلاسل المشكلة للنموذج، وأخيرا توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (**AIC**).

1.3. 1. بناء النموذج

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL المقترح من قبل Pesaran, et al (1997-2001)، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبارARDL، ويكتب نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta LGDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LGDP_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta LGDPAG_{t-i} + \alpha_1 ELGDP_{t-1} + \alpha_2 LGDPAG_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

LGDP: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي)؛

LGDPAG : الناتج الفلاحي؛

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,q: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

B-2 : معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)؛

α_{1-2}: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

1.3. 2. إختبار جذر الوحدة:

في نموذج **ARDL** يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول رقم **04** يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار**Phillips-Perron**، ووجدنا أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم 01: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار **Phillips–Perron**)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level	
		LGDP	LGDPAG
With Constant	t-Statistic	-11.3661	-3.3490
	Prob.	*0.0000*	*0.0213*
		***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0588	-3.3972
	Prob.	*0.5467*	*0.0707*
		n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.7290	4.2562
	Prob.	*0.9998*	*1.0000*
		n0	n0
		At First Difference	
		d(LGDP)	d(LGDPAG)
With Constant	t-Statistic	-3.7095	-6.2000
	Prob.	*0.0093*	*0.0000*
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.6693	-7.2802
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5074	-3.7567
	Prob.	*0.0141*	*0.0005*
		**	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات ***EViews 12***

1.3. 3.إختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

من خلال الشكل رقم 01 الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (***Schwarz Information Criterion***)، ومنه يتضح أن النموذج **ARDL(4,3)** هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (**Akaike Informatio Criterion**)، حيث أن المتغيرة **EXPALI** مبطأة بأربع درجات، في حين أن **INVAGR** مبطأة بثلاثة درجات، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

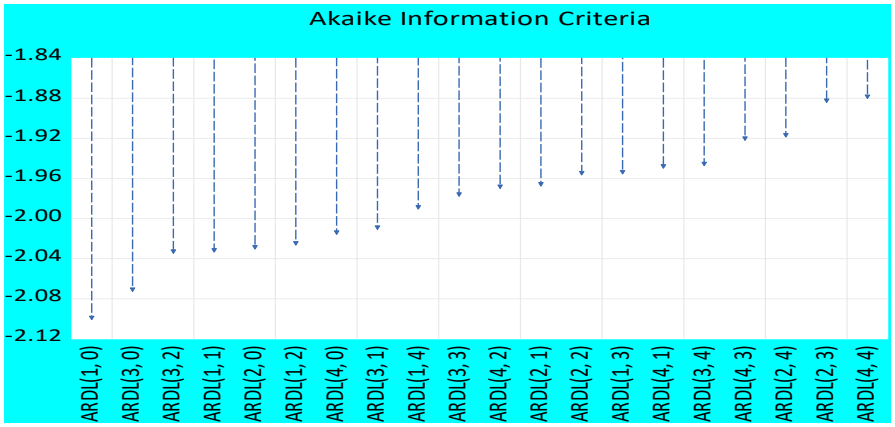

المصدر: مخرجات ***EViews 12***

1.3. 4.إختبار جودة النموذج (تشخيص البواقي):

قبل اعتماد النموذج **ARDL (1,0)** في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

2.3. جودة النموذج

من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

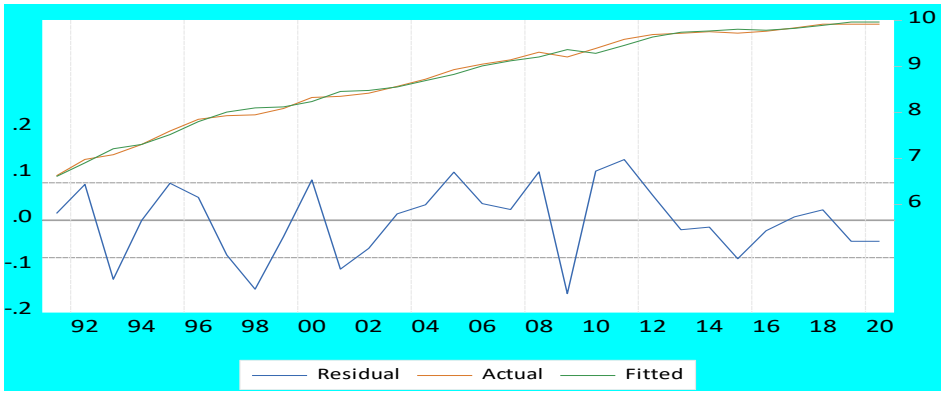

المصدر: مخرجات *EViews 12*

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2.3. 1. التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (***jarque-bera***) بالقيمة الجدولية (***Chi-Square***) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. ومنه وحسب الشكل رقم 03 نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (**α>0.05**) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة **J-B=1.06** اقل من χ^2**=5.99**، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: التوزيع الطبيعي للبواقي

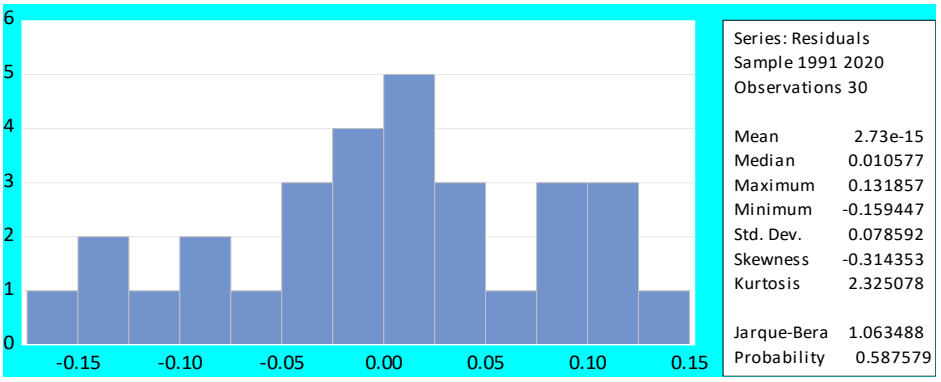

المصدر: مخرجات *EViews 12*

2.3. 2.اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار (***LM***) بالقيمة الجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$.

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Date: 02/09/22 Time: 02:22
Sample (adjusted): 1991 2020
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.018	0.018	0.0103	0.919
		2	-0.246	-0.247	2.0870	0.352
		3	-0.036	-0.028	2.1332	0.545
		4	0.091	0.033	2.4382	0.656
		5	0.151	0.143	3.3164	0.651
		6	-0.031	-0.007	3.3550	0.763
		7	-0.178	-0.116	4.6708	0.700
		8	0.098	0.104	5.0917	0.748
		9	-0.298	-0.428	9.1616	0.422
		10	-0.129	-0.098	9.9622	0.444
		11	0.095	-0.058	10.414	0.494
		12	-0.059	-0.133	10.598	0.564
		13	-0.116	-0.105	11.358	0.581
		14	-0.112	-0.097	12.116	0.597
		15	-0.043	-0.063	12.236	0.661
		16	0.238	0.059	16.130	0.444

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات ***EViews 12***

نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

2.3. 3. اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن):

ويكون من خلال مقارنة إحصائية (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار (***Breuch-Pagan-Godfrey***) بالقيمة الجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. والجدول التالي يوضح لنا اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.579445	Prob. F(2,27)	0.0944
Obs*R-squared	4.812564	Prob. Chi-Square(2)	0.0901
Scaled explained SS	2.582694	Prob. Chi-Square(2)	0.2749

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/09/22 Time: 02:23
Sample: 1991 2020
Included observations: 30

المصدر: مخرجات ***EViews 12***

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين.

2.3. 4. اختبار الاستقرارية:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: نتائج اختبار استقرارية النموذج

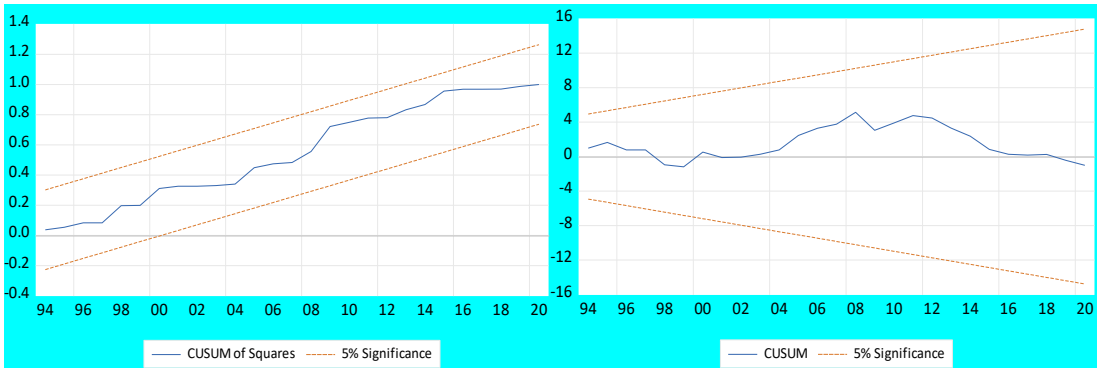

المصدر: مخرجات *EViews 12*

بما أن التمثيل البياني في كل من **CUSUM Test**، و**CUSUM of Squares Test** داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية بواقي النموذج.

4. إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل:

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير

1.4. إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر إختبار الفرضية التالي: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test):

الجدول رقم **04**: نتائج إختبار الحدود (**Bounds Test**)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	29.61372	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	30	Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663

المصدر: مخرجات **EViews 12**

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة.

2.4. تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير: الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم **05**: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/09/22 Time: 02:23
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.140162	0.014349	-9.768417	0.0000

R-squared	0.467340	Mean dependent var	0.120032
Adjusted R-squared	0.467340	S.D. dependent var	0.107684
S.E. of regression	0.078592	Akaike info criterion	-2.216333
Sum squared resid	0.179124	Schwarz criterion	-2.169626
Log likelihood	34.24500	Hannan-Quinn criter.	-2.201391
Durbin-Watson stat	1.951808		

المصدر: مخرجات ***EViews 12***

- يوضح الجدول رقم **05** أن القطاع الفلاحي لا يؤثر في الناتج الداخلي الخام في الأجل القصير، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، وهذا لان السياسات الفلاحية تظهر آثارها في الآجال الطويلة.

- كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين الناتج الداخلي الخام والقطاع الفلاحي، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(-1)=-0.1401)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى وبنسبة 14.01%، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

1.2.4. تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل:

الجدول رقم **06**: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGDP)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/09/22 Time: 02:23
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.826370	0.187211	4.414120	0.0001
LGDP(-1)*	-0.140162	0.085931	-1.631097	0.1145
LGDPAG**	0.078322	0.091839	0.852823	0.4013

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDPAG	0.558797	0.322316	1.733693	0.0944
C	5.895802	2.576728	2.288097	0.0302

EC = LGDP - (0.5588*LGDPAG + 5.8958)

المصدر: مخرجات **EViews 12**

يوضح الجدول رقم **06** أن الناتج الفلاحي يؤثر في الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل عند مستوى الدلالة 10%، أي أن هناك تأثير ايجابي ومعنوي احصائيا للإنتاج الفلاحي في النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفع نصيب الناتج الفلاحي بوحدة واحدة ارتفعت النمو الاقتصادي بـ 0.55 وحدة، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، التي أكدت على أهمية القطاع الفلاحي في دعم عجلة النمو الاقتصادي وتوفير العديد من مناصب الشغل في ظل الإصلاحات الفلاحية الناجعة، لكن وفي ظل التسيير اللاعقلاني للمخصصات لم يتم استغلال أهمية هذا القطاع في الخروج من التبعية النفطية، هذا مل يفسر المساهمة الضئيلة لهذا القطاع الحيوي والتي لا تتعدى 12%.

5.الخلاصة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل وقياس مجهودات الدولة في النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال تفعيل البرامج والمخصصات الاستثمارية العمومية لهذا القطاع، ومدى مساهمته في زيادة نمو الناتج الفلاحي وتأثيره على الناتج الداخلي الخام ككل وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، فالإصلاحات التي باشرت بها الدولة وكذا السياسات الزراعية المنتهجة، انعكس بالارتفاع المتزايد في قيمة الاستثمار الفلاحي العمومي والذي ساهم هذا الأخير في ارتفاع متزايد في نسبة العمالة في القطاع الفلاحي إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب حيث لم تتجاوز نسبة 10% من العمالة الوطنية، كما ساهمت في زيادة الإنتاج الفلاحي الذي تجاوز 2400 مليار دج، لكنها بنسبة 12% في الناتج الداخلي الخام.

وبالنسبة للدراسة التطبيقية فقد تم دراسة أثر الناتج الفلاحي على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، حيث استطعنا بناء نموذج قياسي سليم اقتصاديا وإحصائيا، حيث أكدت نتائج الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي في الجزائر له تأثير ايجابي على الناتج الداخلي الخام في المدى الطويل لكن بنسب متدنية مقارنة مع دول أخرى وفي ظل ما تمتلكه الجزائر من إمكانيات تسمح لها

بالاستثمار أكثر في هذا القطاع الحساس، لكن وفي ظل عدم وجود الرغبة السياسية والمجتمعية بقي القطاع الفلاحي بعيدا جدا عن كل التطلعات.

التوصيات:

- توسيع حجم الدعم الممنوح للفلاحين الحقيقيين من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وخاصة في شعبتي الحبوب والحليب، والتي تساهم في تقليص الواردات الغذائية؛

- لا بد من متابعة العملية الإنتاجية للعديد من المنتجات النباتية والحيوانية من قبل الوزارة الوصية لتجنب وقوع السوق في حالة الكساد التي أصبحت تحدث كل موسم في السنوات الأخيرة، وخاصة في المنتجات التي حققت فيها الدولة اكتفاء شبه تام، والعمل على دعم أكبر للعملية التصديرية لتسهيل تصريف المنتوج وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

–. الإحالات والمراجع:

- أحمد هني. (1991). *اقتصاد الجزائر المستقلة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الجلالي عجة. (2005). *أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها، من تأميم الملك الخاص الى خوصصة الملك العام*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- بوزيد سايح. (2006-2007). *تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية*. تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.
- بوعزيز, ع .(2004-2005) .*محاولة تقييم أثر الاصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري-دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004* .تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر: ماجستير في العلوم الاقتصادية.
- ج ج د ش. (1969). *التسيير الذاتي في الفلاحة. الجريدة الرسمية رقم 15 (1969)، المرسوم التنفيذي رقم 68-653 مؤرخ في 03 شوال 1388 الموافق لـ 30 سبتمبر 1968* . الجزائر: الجريدة الرسمية.
- ج ج د ش .(1975) . *قانون الرعي. الجريدة الرسمية رقم 50 (1975)، الأمر رقم 75-43 مؤرخ في 07 جمادى الثاني 1395 الموافق لـ 17 جوان 1975* .الجزائر: الجريدة الرسمية.
- ج ج د ش .(1987) . *قانون المستثمرات الفلاحية. الجريدة الرسمية رقم 50 (1987)، قانون رقم 87-19 مؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408 الموافق لـ 08 ديسمبر 1987* .الجزائر: الجريدة الرسمية.
- ج ج د ش .(1990) . *قانون التوجيه العقاري. الجريدة الرسمية رقم 49 (1990)، قانون رقم 90-25 مؤرخ في 01 جمادى الأول 1411 الموافق لـ 18 نوفمبر 1990* .الجزائر: الجريدة الرسمية.
- جرفي, ز & ,.رحماني موسى .(2019) .، أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري –دراسة قياسية للفترة 2018/2000 .–*مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7، العدد11*. pp. 260-280 ,
- زروق صدوقي. (2006-2007). *دراسة تقويمية لنظام المستثمرات الفلاحية الجماعية –دراسة حالة ولاية البليدة-*. تخصص التسيير، جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.

- زكريا جرفي. (2019). *أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
- سفيان عمراني. (2014-2015). *ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة-*. تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة: أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية.
- سليمان بلعور. (2018). دور سياسة التجديد الفلاحي التي تضمنها البرنامج الخماسي 2009-2014 في تعزيز رأسمال القطاع الفلاحي. *مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05*، الصفحات 315-330.
- فاروق أهناني، و رابح لعروسي. (2018). استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية. *مجلة العلم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02*، الصفحات 362-379.
- محمد غردي، و نصر الدين بن نير. (ديسمبر, 2016). تطور السياسة الفلاحية واهم النتائج المحققة منها. *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، العدد 10*، صفحة 299.
- محمد هبول. (2019). تقييم سياسة التجديد لفلاحي والريفي في مجال تحقيق الوفر الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2016). *مجلة دراسات، المجلد 16، العدد 01*، الصفحات 305-329.
- معطى الله, خ & ,.عمراني, س .(2014) .محاولة تقييم السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013). *مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد 4*. 83-146. pp ,
- هاشمي, ا .(2015) .القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013بين الانجازات والعقبات .*مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية* .الجزائر :جامعة الشلف.